الأمم المتحدة
E/FFDF/2018/L.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
19 April 2018
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
٢٣-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨
البند ٣ من جدول الأعمال*
اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها
على الصعيد الحكومي الدولي

مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تقدمه رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ماري شاتاردوفا (تشيكيا)، على أساس مشاورات غير رسمية

متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - نحن، الوزراء والممثلين الرفيعي المستوى، وقد اجتمعنا في نيويورك في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بمناسبة انعقاد المنتدى الثالث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، نعرب عن تصميمنا على مواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل والسريع لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تستند إلى توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨. ونكرر تأكيد هدفنا المتمثل في القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة عن طريق النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وحماية البيئة، وتشجيع الإدماج الاجتماعي. ونذكّر بأن خطة عمل أديس أبابا تُوفّر إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتُساعد في تأطير وسائل تحقيق غاياتها بواسطة سياسات وإجراءات ملموسة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أهمية اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة على جميع المستويات.

٢ - نلاحظ تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية الصادر عام ٢٠١٨، الذي يتضمن تقييم التقدم المحرز والثغرات القائمة، ويعرض الخيارات السياساتية المتاحة في مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، ويبحث التحديات الماثلة في تمويل جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في

* E/FFDF/2018/1.

240418 240418 18-06314 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ذلك الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥، وكذلك الهدف ١٧، المقرر استعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨.

٣ - نرحب بالمناسبات التي عُقدت في إطار التحضير لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وبوسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي عُقد في الدوحة يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤ - نلاحظ التحسن الذي سُجل في بعض مجالات الاقتصاد العالمي، والذي شكل ركيزة التقدم المحرز في خطة السياسات العامة في جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا، مع الإقرار في الوقت نفسه بتفاوت توزيع فوائد الانتعاش داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. ويساورنا القلق إزاء استمرار هشاشة الاقتصاد العالمي في وجه التقلبات المالية والاقتصادية، ونشدد على الحاجة إلى معالجة مخاطر الأجل المتوسط، بما في ذلك تسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الصعيد العالمي في تراجع تدفقات رأس المال إضرارا بمصالح البلدان النامية وزيادة المديونية المفرطة، وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار. ونلاحظ كذلك أن الاستثمارات الجيدة المستدامة والمسؤولة في الأجل الطويل، ولا سيما في البلدان الأشد احتياجا، تظل غير كافية للوفاء بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا. وسوف نسعى إلى الاستفادة من زخم الاقتصاد العالمي لمعالجة ثغرات التنفيذ التي تكبح التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. ونحن نكرس أنفسنا جماعيا للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وإلى تعاون مثمر للجميع يمكن أن يعود بمكاسب مُجدية على كل البلدان وجميع المناطق في العالم. ونؤكد من جديد التزامنا السياسي القوي بالقضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ولمواردها الطبيعية، بروح من الشراكة والتضامن العالميين، مع ضمان ألا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب.

٥ - نلتزم باتخاذ تدابير من بينها ثلاثة إجراءات رئيسية لدعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في السياق العالمي الحالي وهي: (أ) تيسير استخدام جميع مصادر التمويل، بما في ذلك التمويل المبتكر، على جميع المستويات، مع مراعاة استدامة المالية العامة والقدرة على تحمل الديون، والاعتراف بتباين أغراض تلك المصادر وخصائصها، الأمر الذي يجعل كلا منها مناسبا في سياقات وقطاعات مختلفة؛ (ب) العمل على مواءمة حوافز الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على حد سواء مع التنمية المستدامة الطويلة الأجل؛ (ج) تفعيل الأطر المالية الوطنية باعتبارها مشاريع وسلاسل أعمال يمكن الاستثمار فيها. وسنضع في اعتبارنا أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية.

المسائل الشاملة

٦ - نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وبالإعمال التام لما يتمتعن به من حقوق الإنسان في جميع عمليات صنع السياسات ووضع البرامج، بما في ذلك السياسات المالية العامة، والشؤون المالية والتعاون الإنمائي، وأسواق العمل، والمجالات الأخرى، مع الاعتراف الواجب بأعمال الرعاية حيث لا تزال الأدوار غير المتكافئة بين الجنسين تعرقل تقدم المرأة في المجال الاقتصادي. ونشدد على أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزيد زيادة كبيرة على الصعيد العالمي

إذا تمكّن كل بلد من تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية، وكذلك في مناصب القيادة على جميع مستويات صنع القرار. ونسلم بأهمية تحرير إمكانات النساء والفتيات، والحاجة إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات الضخمة لسد الثغرات في الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ونشدد على أهمية الاستثمار في بنى تحتية عالية الجودة وموثوقة تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود وتراعي الاعتبارات الجنسانية. ونرحب بالجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية، ونعترف بإسهام هذه الميزانيات في كفالة الشفافية والمشاركة المتكافئة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإيرادات والنفقات. ونشجع المؤسسات، على الصعيدين المحلي والدولي، على إيلاء مزيد من الاعتبار لتأثير سياساتها واستثماراتها في المساواة بين الجنسين. ونعيد أيضا تأكيد الحاجة إلى زيادة الفرص المتاحة للمشاريع التجارية المملوكة للنساء من خلال بناء قدراتهن ومهاراتهن.

٧ - نؤكد على أن جميع ما نتخذه من إجراءات ينبغي أن يستند إلى التزامنا القوي بحماية وحفظ كوكبنا ومواردنا الطبيعية وتنوعنا البيولوجي ومناخنا. ونحن ندرك أهمية تجنب الأنشطة الضارة. ذلك أن تدهور البيئة وتغير المناخ وغيرهما من المخاطر البيئية كلها عوامل تهدد بنسف الإنجازات التي تحققت في الماضي وبتقويض آفاق المستقبل. ومن اللازم أن نضمن إسهام جهودنا في تعزيز القدرة على الصمود في وجه هذه التهديدات. ونشير إلى بدء نفاذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وندعو إلى حشد مزيد من الإجراءات والدعم للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ.

٨ - نشدد بقوة على الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وننوه بما تنطوي عليه التكنولوجيا، الحالية والناشئة على حد سواء، من إمكانات لإحداث تحول إيجابي، وكذلك ما تطرحه من تحديات ومخاطر ينبغي معالجتها من خلال وضع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة.

٩ - نسلم بأهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل. ونؤكد من جديد أهمية توفير خدمات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع بما يتفق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ونشجع على تقديم الدعم لبناء القدرات في هذا الصدد.

١٠ - نشدد على أن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة وموثوقة تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، بما يشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطٌ لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إلى بلوغها. ونسلم بأن سد الفجوة القائمة فيما يتعلق بالبنى التحتية على الصعيد العالمي مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وأن هناك تحديات كبرى لا تزال تحول دون توسيع نطاق استثمارات البنى التحتية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مرحلة تصميم وإعداد المشاريع، وبخاصة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق تراجعا سنويا في مشاركة القطاع الخاص في البنى التحتية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام ٢٠١٥. ونحن نتطلع إلى انعقاد المنتدى العالمي الثالث للبنى التحتية، المقرر في بالي، إندونيسيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وندعو

المشاركين فيه إلى دعم البلدان النامية في بناء مجموعات متسلسلة من المشاريع. وسنبحث في إمكانية وضع صكوك جديدة لحشد الموارد اللازمة للاستثمار في البنى التحتية على المدى الطويل، بما في ذلك تطوير البنى التحتية باعتبارها فئة من فئات الأصول، مع التسليم بأنه يلزم القيام بمزيد من العمل من أجل تحسين فهم المخاطر المرتبطة بإنشاء صكوك سائلة مستمدّة من أصول غير سائلة. ونسلم بأهمية الأدوار التي تؤديها المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف في توجيه التمويل الإنمائي الطويل الأجل صوب إنشاء البنى التحتية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشدد على الأهمية القصوى للتنمية الصناعية بالنسبة إلى البلدان النامية، بوصفها رافدا مهما من روافد النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتوليد القيمة المضافة، كوسيلة لتحقيق التحول الهيكلي والاقتصادي. وسوف ندعم الجهود المتزايدة، تمشيا مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، من أجل الاستثمار في النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل تحقيق النمو المستدام وإيجاد فرص العمل، وتوفير الموارد وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، والتلوث وتغير المناخ، وتبادل المعارف، والابتكار، والإدماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بالتعاون في هذا المجال داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وسائر المبادرات الجارية.

الموارد العامة المحلية

١١ - نلاحظ التقدم المحرز في تعبئة الموارد المحلية، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، ولكننا نؤكد استمرار وجود ثغرات كبيرة على مستوى التعبئة فيما بين كثير من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتقدمة النمو. وسنسعى إلى تعزيز عملية تحصيل الإيرادات وما يتصل بها من آليات المساءلة، وكذلك تحسين تقديم الخدمات العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بسبل منها اتباع نُهج على نطاق الحكومة بأكملها ووضع الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لتوليد الإيرادات. ونقرّ بأنه لا تزال ثمة حاجة إلى مزيد من العمل فيما يتعلق برقمنة قطاع الأعمال التجارية والمعاملات المالية وأثرها على تحصيل الإيرادات الضريبية. ونشدد على ضرورة مساءلة الأطر الدولية عن آثار الرقمنة والعولمة، من خلال عملية قائمة على توافق الآراء. ونسلم بأهمية الإدارة المالية العامة من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية ونشجع على منحها الأولية في جميع أنواع التعاون الإنمائي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم التقني، باستخدام آليات منها على سبيل المثال أداة صندوق النقد الدولي للتقييم التشخيصي للإدارة الضريبية. ونعتزم تطبيق التكنولوجيا في إدارات الضرائب كوسيلة لإنفاذ السياسات ومكافحة التهرب الضريبي، مع ضمان إطار ملائم لحماية خصوصية المواطنين وسرية البيانات. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي جهودا عالمية من حيث النهج والنطاق، وأن تراعي تماما احتياجات وقدرات البلدان كافة، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ونرحب ببرنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. ونواصل حثّ الدول الأعضاء على تقديم الدعم للجنة ولهيئاتها الفرعية، من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات، من أجل تمكين اللجنة من الوفاء بولايتها، بسبل منها توفير الدعم لزيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات اللجان الفرعية.

١٢ - نلاحظ بقلق بالغ أثر التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما تلك الناجمة عن التهرب من دفع الضريبة والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات وتنميتها، ولا سيما في البلدان النامية. ونلاحظ أن البلدان النامية هي الأكثر عرضة للأثر السلبي للتدفقات المالية غير المشروعة، وندعو الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إلى كفالة التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، عند تعقبها، وفقا لنظمها القانونية الوطنية والالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة بهدف إعادة الأصول المصادَرة إلى الدول التي تطلب ذلك. ونلاحظ أيضا بقلق أنه لا يُعاد إلا جزء صغير من الأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية. ونرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز المعرفة وتوسيع نطاق فهم التحديات والفرص التي ينطوي عليها التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ونرحب بالتقدم المحرز في وضع ممارسات جيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة هذه الجهود، بما في ذلك من خلال المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية أو الإقليمية ذات الصلة. ونحن نعترف بأهمية الدور الذي تؤديه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتبارها الصك الأكثر شمولا وعالمية لمنع الفساد ومكافحته، في المساعدة على تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها، ونشدد على أن استرداد الموجودات بمقتضى الفصل الخامس المعنون استرداد الموجودات، هو مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية. ونعترف أيضا بالدور الذي تؤديه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها في النهوض بالتعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية. ونعرب عن قلقنا إزاء تزايد استخدام العملات المشفرة لأغراض الأنشطة غير المشروعة وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء وسائر المنظمات المعنية على النظر في اتخاذ تدابير لمنع ومكافحة استخدامها غير المشروع؛ وسنعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة وسنشجع البلدان والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة على مواصلة جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، من أجل تحسين قدرتها على منع التدفقات المالية غير المشروعة وكشفها ومكافحتها، لأغراض منها مكافحة الفساد، وتوطيد الممارسات الجيدة في مجال إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة؛

١٣ - نلاحظ التقدم الذي أُحرز عن طريق التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك تنفيذ المعايير المتفق عليها دوليا بشأن الشفافية الضريبية، من قبيل أعمال المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. ونسلم بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتمكين البلدان النامية، ولا سيما أشد البلدان فقرا، من الاستفادة من هذه المعايير. ونلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي الأول لمنتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية في شباط/فبراير ٢٠١٨، عن موضوع ”الضرائب وأهداف التنمية المستدامة“، ونحيط علما بالبيان الصادر عن شركاء المنتدى، بما في ذلك بيان التزامهم بدعم البلدان للقيام بدور قيادي في وضع استراتيجيات لتوليد الإيرادات في الأجل المتوسط. ونشجع كذلك الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة على بذل الجهود اللازمة للتقليل من التلاعب بالتسعير التحويلي والتلاعب بقِيَم الفواتير التجارية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات بغية تعزيز القاعدة الضريبية في البلدان المضيفة، مع مراعاة ضرورة قيام البلدان النامية بتدعيم عملية تعبئة مواردها المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

١٤ - نلاحظ تنامي الزخم الذي تولده الاستثمارات والأنشطة المالية المستدامة، بما في ذلك الاستثمارات المؤثرة، وندعو الشركات الخاصة إلى اعتماد الممارسات المستدامة التي تعزز القيمة في الأجل الطويل. ونلاحظ أن إعادة تخصيص نسبة مئوية صغيرة من الأصول الخاضعة للإدارة لأغراض الاستثمارات الجيدة الطويلة الأجل في مجال التنمية المستدامة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسوف نبحث سبل حفز المستثمرين المؤسسيين على اتباع نهج طويل الأجل، مع مراعاة المصلحة العامة. وينبغي أن يتضمن التفسير الصحيح للواجب الائتماني للمستثمرين على المدى البعيد جميع العوامل التي يكون لها تأثير مادي على العائدات، والتي تحرك أداء الاستثمارات في الأجل الطويل. وسنعمل على تعزيز الممارسات المؤسسية المستدامة، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في عملية الإبلاغ التي تقوم بها الشركات حسب الاقتضاء، على أن تُترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية. ونشدد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل عقد منتديات تضم أصحاب المصلحة المعنيين من أجل مناقشة مسألة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتعميم فوائده. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن تواصل، في سياق تقريرها لعام ٢٠١٩، تحليل العلاقة بين الاستثمار في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة من جهة والعائدات من جهة ثانية.

١٥ - نعترف بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا في تعميم الخدمات المالية، لكننا نلاحظ أنه لا تزال هناك فجوات فيما يتعلق بالنساء والأشخاص في المناطق الريفية والنائية والمسنين والشباب والمهاجرين والأشخاص المشردين قسرا والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك فيما يتعلق بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والأعمال والمؤسسات التجارية المنتمية إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، العاملة ضمن القطاعات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. ونعترف أيضا بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإنمائية والتعاونيات ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات المالية (مثل الكفالات والأسهم وتمويل الديون) في هذا المجال. ونعترف كذلك بأن النهوض بتعميم الخدمات المالية ممكن من خلال استخدام وسائل مبتكرة في مجال الوساطة المالية. وقد تساعد تطبيقات التكنولوجيا المالية الجديدة أيضا في خفض تكاليف التحويلات المالية. وإذ نلاحظ الإسهام الإيجابي للتحويلات في تلبية احتياجات الأسر المعيشية المتلقية، سنعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من قيمة المبلغ المحوّل. ونؤكد الحاجة إلى أنظمة فعالة ومتناسبة لرصد أي مخاطر عامة أو استهلاكية قد تنشأ عن الخدمات المالية التي يُستعان فيها بالتكنولوجيا. وسوف نواصل توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

التعاون الإنمائي الدولي

١٦ - نرحب بالزيادة المسجلة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٦. ولئن تسنى عكس انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، فإننا نلاحظ انخفاضا في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى المعونة القطرية القابلة للبرمجة. ونلاحظ أيضا أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تتركز بشدة في عدد قليل من تلك الدول، على الرغم من تزايد الأخطار المناخية التي تهدد العديد منها، سواء من حيث تواتر تلك الأخطار أو تقلبها

أو حدتها. ونسلّم بأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكِّل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية. ونسلم أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال الأخرى من التمويل بشروط تساهلية تظل مهمة بالنسبة للعديد من البلدان متوسطة الدخل. وتشجعنا تلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزته، وحققت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته، ونهيب بمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية الوفاء بالتزاماتهم كل فيما يخصه. ونرحب بالتقدم المحرز في مجال وضع وحشد الدعم للآليات الابتكارية للتمويل الإضافي، وندعو المزيد من البلدان إلى أن تنضم طوعا للمشاركة في تنفيذ آليات وصكوك وطرائق مبتكرة لا تثقل كاهل البلدان النامية. ونشجع البلدان على أن تواصل، بما في ذلك من خلال الفريق الرائد المعني بأساليب التمويل المبتكرة للتنمية، استكشاف المصادر والأدوات الجديدة للتمويل المبتكر من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني. وندرك أنه من الأهمية بمكان أيضا أن ندمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث ضمن برامج المساعدة الإنمائية وتمويل البنى التحتية، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب للوقاية وبما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ونطلب إلى فرقة العامل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تواصل، في إطار تقريرها لعام ٢٠١٩، مناقشة مسألة التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث في تمويل التنمية من أجل ضمان استدامة نتائج التنمية. وسنواصل عقد مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقترح وضع مقياس ”مجموع الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة“، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يقلل من أهمية الالتزامات المعلنة بالفعل. ونطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات أن تضمِّن تقريرها لعام ٢٠١٩ بيانا مفصلا لاستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان النامية.

١٧ - نرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وأثره، وسائر الجهود الدولية المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. ونتطلع إلى انعقاد منتدى التعاون الإنمائي، المقرر في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، وما ستتمخض عنه من توجيهات بشأن السياسات وفرص بناء القدرات فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للتمويل المختلط من أجل دعم أولويات البلدان النامية والجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونلاحظ اقتراب موعد انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

١٨ - نرحب بمساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونلتزم أيضا بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي. ونحن نتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩.

١٩ - نرحب بالعمل الذي تضطلع به المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دعما لخطة عام ٢٠٣٠ ونحيط علما بالجهود الجارية من أجل تعزيز التعاون والاتساق فيما بينها. ونلاحظ بقلق أن إمكانيات الحصول على تمويل بشروط تساهلية تنخفض بموازاة مع نمو دخل البلدان، وأن بعض البلدان قد لا يكون بمقدورها الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها. ونحيط علما بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة، بناء على التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات المتعلقة بالأهلية، لأغراض التمويل بشروط تساهلية والتقييمات المتعددة الأبعاد لمعالجة أوجه القصور التي تعتري تقييم التنمية و ''الجاهزية للخروج من فئة أقل البلدان نموا'' على أساس الدخل وحده. وفي هذا الصدد، نشجع المؤسسات المعنية على استخلاص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المختلفة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ونرحب بالجهود التي تبذلها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمواصلة الاستفادة المثلى من ميزانياتها العمومية دعما لخطة عام ٢٠٣٠. ونسلم بتزايد دور المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية وبأهميتها المحورية، إلى جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في تعزيز الهيكل المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق، نسلم بدور النادي الدولي لتمويل التنمية. ونلاحظ ما ينطوي عليه التمويل المختلط من إمكانات، بما في ذلك قدرته على حشد أو تسخير أو حفز التمويل الإضافي، ونؤكد على ضرورة أن تكون المشاريع متماشية مع الأولويات الوطنية، وأن يكون لها أثر إنمائي طويل الأمد وأن تصبّ في المصلحة العامة، ونسلم في الوقت نفسه بأن أنواع التمويل التي يمكن أن تمثل طريقة التمويل الأكثر فعالية تختلف باختلاف مجالات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وندعو إلى المزيد من التحليل، في سياق عملية متابعة تمويل التنمية، بشأن كيفية تحقيق إمكانات التمويل المختلط، بما في ذلك تأثيره على سد الفجوات في المساواة بين الجنسين، وبشأن تصميم أدوات التمويل المختلط من أجل الاستجابة للحالة الفريدة لكل بلد من البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

٢٠ - نذكّر بالحاجة إلى الأخذ بمنهجيات شفافة للإبلاغ عن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ من جميع المصادر ونرحب بالعمل الجاري في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونلاحظ بقلق التحديات التي تعترض الوصول إلى الموارد المالية من أجل التصدي لتغير المناخ في البلدان النامية، ولا سيما فيما يتصل بالتمويل اللازم للتكيف، مع التنويه بالزيادة الكبيرة في نطاق عمليات الصندوق الأخضر للمناخ. وفي هذا الصدد، ندعو الصندوق الأخضر للمناخ إلى كفالة استفادة جميع البلدان النامية من الأدوات المالية المتاحة، تمشيا مع معايير الأهلية الخاصة بالصندوق.

التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

٢١ - نلاحظ انتعاش النمو التجاري في عام ٢٠١٧، وإن كان ذلك بمعدلات منخفضة. ونلاحظ بقلق التراجع المسجل على مدى السنوات الأخيرة في صادرات أقل البلدان نموا كنسبة من الإجمالي العالمي. ونؤكد مجددا أن التجارة يمكن أن تسهم في النهوض بالتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر، على النحو المسلم به في خطة عام ٢٠٣٠. ونشدد على أهمية استفادة جميع البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الفرص التجارية التي تتيحها الاتفاقات الثنائية والإقليمية والمحدودة الأطراف والمتعددة الأطراف. ونرحب بكل المبادرات الجارية لتمكين أقل البلدان نموا من الوصول إلى الأسواق. وسوف نبحث السياسات الكفيلة بتشجيع النمو في مجال التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، بما في ذلك لفائدة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٢٢ - ندعو إلى تعزيز تمويل التجارة. ونشجع وكالات ائتمان التصدير ومصارف التنمية المتعددة الأطراف على استكشاف إمكانية مواصلة تطوير برامج تمويل التجارة وسلسلة الإمداد. ونشدد على أن مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، والأنشطة المحددة الأهداف لبناء القدرات المتصلة بالتجارة، واستمرار الفرص التفضيلية لوصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق من الأمور الأساسية لإدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي. ونحيط علما بالقرارات الوزارية التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن تواصل، في سياق تقريرها لعام ٢٠١٩، رصد ما يطرأ من تطورات فيما يتعلق بالثغرات القائمة في مجال تمويل التجارة، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

٢٣ - نلاحظ بقلق تفاقم التحديات الناشئة فيما يتعلق بديون البلدان النامية، ما يزيد من صعوبة التحديات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وندرك أنه من المفيد التمييز بين طرائق استخدام موارد الاقتراض، وأن الاستثمارات العامة الفعالة في البنى التحتية والقدرات الإنتاجية دعما لأهداف التنمية المستدامة، في إطار الإدارة المناسبة للدين العام، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الحيز المالي والقدرة على تحمل الديون. ونحن نشجع على مواصلة العمل في هذا الصدد، بما في ذلك بحث سبل إدماج هذا الجانب في تحليل الدين العام، ولا سيما من خلال استخدام أدوات تقييم الجودة، مع كفالة التنبيه باستمرار وفي الوقت المناسب إلى مخاطر المديونية المفرطة. ونشدد على استمرار أهمية تحسين القدرات في مجال تحليل الديون وإدارتها، بسبل منها تحسين عمليات جمع البيانات وتقديم المساعدة التقنية وتوسيع نطاقها. وندعو إلى زيادة الشفافية، من جانب المدينين والدائنين على حد سواء. ومن شأن الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات وتعزيز أطر السياسات العامة وتحسين تبادل المعلومات أن تساعد في تلافي حالات جديدة من المديونية المفرطة.

٢٤ - نسلّم بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء. فالأثر المدمر الذي خلّفه موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي عام ٢٠١٧ برهن على أن الآليات المبتكرة والمرنة، مثل صكوك الديون الحكومية المشروطة، يمكن أن تساهم في تخفيف الضغوط المالية في أوقات الأزمات. ونعتزم استكشاف ما تنطوي عليه صكوك الديون الابتكارية والبنود المتعلقة بالأعاصير، حسب الاقتضاء، من إمكانات بالنسبة للبلدان والمناطق المعرضة للكوارث. ونلتزم ببحث الكيفية التي يمكن بها للآليات الرسمية لتعاون الدائنين أن تعالج بفعالية ما قد ينشأ مستقبلا من حالات إعسار أكثر تعقيدا. ونعيد تأكيد أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت ومنظمة وفعالة ومنصفة، وأن تتم عن طريق التفاوض بحسن نية. ونؤكد مجددا أن على المدينين والدائنين العمل معا لمنع حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد الحلول لها. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في عمليات الاقتراض التي تتم في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية، وذلك بالاستفادة من المبادرات القائمة، ونحيط علما بالمبادئ المتعلقة بتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد. ونطلب

إلى فرقة العمل المشـــتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تعمل، في ســـياق تقريرها لعام ٢٠١٩، على المضي قدما في تحليل صكوك الديون الحكومية المشروطة، والسندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي، وتغطية التأمين، وغير ذلك من الآليات المبتكرة، كوســيلة للحد من المخاطر التي تهدد الميزانيات العمومية الســيادية، ولا ســيما في الدول الجزرية الصــغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الســاحلية والبلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات المفتوحة الأكثر عرضة للكوارث.

معالجة المسائل العامة

٢٥ - سوف نواصل تعزيز تنسيق واتساق السياسات دوليا لتعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، وسنعمل أيضا على الوقاية من مخاطر الأزمات المالية والتخفيف من آثارها. ونرحب بالتقدم المحرز في إصلاح النظام المالي الدولي ونلتزم بتنفيذ الإصلاحات المتفاوض بشأنها مع التزام اليقظة في مراقبة العواقب غير المقصــودة والحاجة إلى تحقيق التوازن بين أهداف الوصــول إلى الائتمان من جهة والاســـتقرار المالي من جهة ثانية. ونحن ندرك الثغرات الجديدة التي يمكن أن تنجم عن الابتكارات المالية، بما في ذلك التمويل الرقمي. ونشدد على أن أعمال المصارف المراسِلة تشكل وسيلة هامة لتيسير عمليات نقل الأموال عبر الحدود، وتمكّن المؤســســات المالية من الحصــول على خدمات مالية بعملات مختلفة وفي ولايات قضـــائية أجنبية، الأمر الذي يدعم تدفقات التحويلات. ونلاحظ بقلق تراجع أعمال المصارف المراسلة في العديد من المناطق وهو تراجع يمكن، إن لم يوضع له حدّ، أن يؤثر سلبا في النهوض بتعميم الخدمات المالية، ونرحب بالجهود التي تبذلها المنظمات الدولية، بما في ذلك مجلس تحقيق الاستقرار المالي ومجموعة العشــرين، وكذلك القطاع الخاص، من أجل رصــد ومعالجة الشــواغل المتصــلة بالتراجع المسجل في علاقات المراسلة المصرفية. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن تواصل، في إطار تقريرها لعام ٢٠١٩، رصد تراجع أعمال المصارف المراسلة والآثار المترتبة عليه، فضلا عن العواقب غير المقصودة التي يمكن أن تنجم عن الأنظمة المالية الدولية.

٢٦ - نلاحظ الاســتعراض العام الخامس عشــر الجاري لحصــص صــندوق النقد الدولي، ونتطلع إلى الاختتام الناجح لعملية إصــلاح حافظة أســهم مجموعة البنك الدولي. وســنواصــل عملنا على زيادة تعزيز شــبكة الأمان المالي العالمية مع التركيز على أن يكون صــندوق النقد الدولي في صــميم هذه الشــبكة وأن يكون قويا وقائما على الحصــص ومزوّدا بالموارد الكافية. وندعم الجهود الرامية إلى تحســين التنســيق بين مختلف عناصــر شبكة الأمان المالي العالمية. ونحن ندرك قصور الاستجابة المالية التي يتيحها النظام الدولي للكوارث بوجه عام والحاجة إلى آليات أفضــل للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها قبل وقوعها، وإلى أدوات الصــرف الســريع في مرحلة ما بعد الكوارث. ونحيط علما بتزايد عدد مرافق التأمين الإقليمية الناجحة ضد المخاطر السيادية، مع التأكيد على أن الإدارة العالمية للمخاطر من شأنها أن توفر المزيد من الكفاءة في تنويع المخاطر والمزيد من الاســـتدامة والفعالية. وندعو مقدمي خدمات التعاون الإنمائي إلى دعم البلدان التي يتعذر عليها تحمل تكاليف المشـــاركة في هذه الآليات. وندعو فرقة العمل المشـــتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى فحص الأطر القائمة والنظر في أفضـــل الممارســـات فيما يتعلق بالنُّهج التي تتبعها المصـــارف الإنمائية والمؤســـســـات المالية ذات الصـــلة في إدارة المخاطر، ثم الإبلاغ عما تتوصل إليه من نتائج في تقريرها لعام ٢٠١٩.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٢٧ - نؤكد من جديد أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها. ونحن نظل ملتزمين بسد الفجوة الرقمية في الوصول إلى التكنولوجيا والقدرات ذات الصلة داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين. ونسلم بأن التكنولوجيات الجديدة تؤثر في أداء أسواق العمل، مع ظهور أنواع جديدة من العمالة التي تحل في كثير من الأحيان محلّ الأنماط التقليدية للعمل. ونحيط علما بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وندعوها في هذا الصدد إلى مواصلة أعمالها بشأن هذا الموضوع. وسنعمل على دعم التعلم واكتساب المهارات مدى الحياة للجميع، بما في ذلك مهارات مباشرة الأعمال الحرة، وسنقوم بتكييف وتعزيز سياسات وتدابير توفير العمالة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع، حسب الاقتضاء، مع بذل الجهود اللازمة من أجل معالجة أوجه التفاوت المستمرة بين الجنسين وتعزيز إدماج الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. وسنشجع تطوير واستخدام البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك بناء القدرات في هذا المجال. وندعو فرقة العمل إلى النظر في تبعات التكنولوجيا المالية واقتصاد المنتجات والخدمات غير الملموسة في تعميم الخدمات المالية والوصول إلى التمويل والتنظيم المالي، من أجل استخلاص استنتاجات بشأن سبل تكييف السياسات ذات الصلة.

٢٨ - نكرر التأكيد على أن تنمية القدرات شرط أساسي لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأنها يجب أن تكون قطرية المنبع وملائمة للاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، وأن تعكس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ونواصل دعم بناء قدرات البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ونرحب بالزيادة الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية، ولكننا نلاحظ بقلق أن البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا لم تستفد منها بالقدر الكافي. ونرحب بالتقدم المحرز صوب إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا وتفعيل مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا في تركيا، ونشجع جميع الشركاء في التنمية على تقديم المساعدة المالية والتقنية لضمان تشغيلهما بشكل كامل وفعال. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى بحث الخيارات الممكنة لتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات الملائمة والحلول المبتكرة والإبلاغ عن ذلك.

٢٩ - نتطلع إلى انعقاد المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة السنوي الثالث المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، المقرر في نيويورك، في ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وإلى المناقشة التي ستجري في إطاره بشأن أهداف التنمية المستدامة المقرر استعراضها باستفاضة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، وبشأن التكنولوجيات القائمة، بما في ذلك معارف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وخرائط الطريق في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأثر التكنولوجيات الجديدة والناشئة في تمويل التنمية المستدامة، والتي سيُسترشد بها في الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ ولمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩.

البيانات والرصد والمتابعة

٣٠ - نسلم باستمرار ثغرات كبيرة في مجال البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات المصنفة، وبالحاجة إلى بذل جهود كبيرة لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية. ونشجع على تقديم المزيد من الدعم بمختلف أنواعه ومن جميع المصادر لفائدة البلدان النامية، بما في ذلك بناء قدراتها وتزويدها بالدعم التقني من أجل تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية. وسنعزز جهودنا الرامية إلى جمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس والسن ونوع الإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، بما في ذلك على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، والإحصاءات الجنسانية من أجل تحسين تصميم السياسات وتنفيذها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى بحث الدور الذي يمكن أن تؤديه البيانات الضخمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣١ - نلاحظ إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية استجابة لإعلان مافيكيانو نيروبي الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة عشرة.

٣٢ - ندعو شركاء التعاون الإنمائي الدوليين والثنائيين وغيرهم من شركاء التعاون الإنمائي المحتملين إلى النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، لأغراض منها على الأخص دعم سفر ومشاركة ممثلين من البلدان النامية، وبوجه خاص من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، بسبل منها تقديم التبرعات، بما يكفل تمكينها من إعداد تقارير واسعة النطاق تتسم بالتوازن والشمولية.

٣٣ - نقرر أن يُعقد المنتدى الرابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وأن يشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونقرر أيضا أن تُستخدم في المنتدى الطرائق التي طُبقت في منتدى عام ٢٠١٨. ونقرر كذلك أن ننظر في الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩ في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة.

٣٤ - نطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إصدار نسخة مسبقة غير محررة من تقريرها لعام ٢٠١٩، في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، على أن يتم تحديثها بتضمينها أحدث البيانات عند إصدارها، من أجل تيسير القيام في الوقت المناسب بإعداد مشاريع الاستنتاجات والتوصيات.